

مكتب الدكتور وليد فارس

أستاذ العلوم السياسية في جامعة فلوريدا

صندوق بريد ٣٣١١٩٥

ميامي - الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠٠٢/٧/١

بيان تصحيح ورد

إلى جانب رئيس تحرير جريدة السفير الغراء
تحية وبعد،

حيث أن تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٢ نشرت صحيفتكم مقابلة مع النائب وليد جنبلاط أجراها السيدان نصير الأسعد وفارس خشان، وحيث أن السيد جنبلاط قد أتى على ذكر اسمي مرتين، وحيث أنه ارتكب خطأ مادياً من ناحية، ومن ناحية ثانية اتخذ موقفاً مني، لذلك وعملاً بقانون الصحافة والمبادئ الإعلامية المرعية الإجراء، أطلب من حضرتكم نشر الرد في نفس المكان الذي نشرتم فيه المقابلة المذكورة أعلاه، كما احتفظ بحقي الكامل تجاه محتوى المقطع الذي ورد عن لسان السيد جنبلاط.

جاء في كلام السيد جنبلاط رداً على سؤال حول مؤتمر لوس انجليس الماروني ما يلي:

"إن الفرز حصل بشكل طبيعي، حصل ذلك في لوس انجليس حتى أن الفريق الذي كنت أعتبره إلى حد ما متطرفاً، وجد نفسه مضطراً إلى مواجهة تطرف أكبر في لوس انجليس ونمي إليّ أن المطران يوسف بشاره اضطر إلى مواجهة كلام أفسى بكثير من هذه المجموعات التي عنوانها وليد فارس وغسان توما، وما أدراك ما وليد فارس وغسان توما."

أولاً: في الوقائع

إن ما قاله السيد وليد جنبلاط من كلام نُسِبَ إليّ، إلى سيادة المطران المطران يوسف بشاره هو غير صحيح ولم يحصل إطلاقاً، فأنني لم أحضر المؤتمر أساساً، ولم أذهب إلى لوس انجليس خلال انعقاد جلسات الأعمال. إذ كنت ألقى محاضرات دراسية في الجامعة التي أعمل فيها في ولاية فلوريدا. وفي خلال هذه الفترة أيضاً أجريت معي مقابلات مع التلفزيونات والإذاعات الأميركية عن أمور تتعلق بالإرهاب والصراع في الشرق الأوسط. من هنا وحيث أنني لم أتكلم مع سيادة المطران بشاره، لا مباشرة ولا عبر الهاتف، تنتفي الصحة المادية لما قاله السيد جنبلاط عند استعمال اسمي في موضوع لوس انجليس. إن الإدلاء بتصريح حولي، أو حول أي شخص آخر، بغض النظر عن الآراء السياسية، يجب أن يعتمد على صحة مادية وإلا تحول هذا التصريح إلى قذح ودم، وبالتالي يقع تحت المسؤولية الأخلاقية والقانونية للذي أدلى به. فبدلاً من أن يستعمل السيد جنبلاط عبارة "تمي إليّ" كقاعدة لتصريحه، كان عليه أن يتأكد من الوقائع، وأن يتصل بسيادة المطران بشاره أولاً ليتحقق من ذلك.

ثانياً: في منهجية السيد جنبلاط

إن التهجم الذي قام به السيد جنبلاط على شخصي وعلى آخرين، إنما يثبت وجود نية عدوانية قائمة على الحقد الشخصي لكل من يؤمن بفكر سياسي معين، ولا سيما المثقفين والأكاديميين وأصحاب الرأي.

والأمثال السابقة التي يُذكرنا بها السيد جنبلاط عديدة. فهو قد ألحق تهماً وفجراً حقداً ضد أعضاء لجنة البحوث في جامعة الكسليك في السبعينات، وهم من أبرز المفكرين الموارنة والمسيحيين اللبنانيين. وهاجم الدكتور شارل مالك لاحقاً، أحد واضعي شرعة حقوق الانسان. وجميعنا يتذكر حقد السيد جنبلاط على العلامة فؤاد افرام البستاني وقد أطلق سمومه عليه، حتى بعد وفاته. وقد ذهب جنبلاط في حقه على مفكري الموارنة والمسيحيين اللبنانيين إلى حد وضع يده على مكتبة العلامة البستاني في الشوف، وهو أمر يقع تحت طائلة القانون المحلي والدولي. وليس اطلاقه نعت "المتطرف" على اخصامه العقائديين إلا دعوة مبطنة للعنف، مما يشكل قاعدة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق من يطلق هذه الدعوات.

ثالثاً: في موضوع التصريح

لقد جاء كلام السيد جنبلاط الخاطئ مادياً عليّ، في إطار موقف سياسي شامل من الأوضاع اللبنانية وموقف الولايات المتحدة الأميركية من المنطقة. وعلماً بأنني في هذا الرد لا أنوي تقييم كلام السيد جنبلاط وتحليلاته، إلا أن تفسيره للفرز السياسي الداخلي في الولايات المتحدة ونتائج هذا الفرز على الأوضاع في المنطقة، إنما يدل على قلة نضج فكري وتحليلي، فالزمن قد مر على السيد جنبلاط، والكليشيات التي يستعملها غير قادرة على استيعاب التغيير الهائل الحاصل على الصعيد الدولي، تماماً كما أنه ومستشاريه لم يتمكنوا من استيعاب التغيير الهائل الذي حصل على اثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

أما كلامه عن أنواع من المتطرفين داخل الصف الماروني والمسيحي اللبناني في الاغتراب، فذلك يدل على أن السيد جنبلاط لم يفهم بعد طبيعة المجتمع الماروني واللبناني المسيحي، كم أنه لا يفهم طبيعة الثقافة السياسية الديموقراطية في العالم الخارجي. فالإقطاع الذي أفرزه كسيد حرب هو الإطار الوحيد للعالم السياسي الذي يعيش فيه. وهو عالم مختلف يعتمد على العائلات والعباءات والتقاليد البالية. وبالرغم من زعمه أنه قائد تقدمي اشتراكي، فهو يعيش في كهف الرجعية العروبية المنعزلة. فكل من لا يشاطره الرأي هو متطرف، وكأنه هو، مع ما يحمله تاريخه الدموي في الجبل، عنوان الاعتدال. أليس المتطرف من يلاحق المفكرين إلى قبورهم ويضع اليد على كتب ومقالات وأوراق، خوفاً من أفكارهم؟ أم أن المتطرفين هم الذين يؤمنون بالتعددية والديموقراطية وحق تقرير المصير وحقوق الانسان؟ نحول الإجابة إلى الرأي العام.

من هنا، فأنتني أدعو السيد جنبلاط إلى الاعتذار عن الاتهام الخاطئ وسحب كلامه علناً، محتفظاً بحقي القانوني في لبنان وفي الولايات المتحدة الأميركية.

الدكتور وليد فارس